

الأزمة الاقتصادية العالمية وواقع دول العالم الثالث

عبد المجيد قدي*

غداة إستقلالها، سعت معظم دول العالم الثالث إلى البحث عن السبل الملائمة للخروج من أوضاع التخلف التي تعيشها، فرصدت لذلك مبالغ هامة من رؤوس الأموال، وأستوردت التكنولوجيا الحديثة بغية اللحاق بالمجتمعات المتقدمة، إلا أن الأمور لم تسر حسبما أريد لها لتجد هذه الدول نفسها من جديد أمام معالم أزمة حادة متشابكة الأبعاد متعددة المظاهر تتجلى أهم إفرازاتها في:

أ - هشاشة الهيكل الاقتصادي القائم.

ب - فوضى وأزمة نقدية حادة نتج عن تضخم أصبح من العسير السيطرة عليه.

* أستاذ مكلف بالدروس، معهد العلوم الاقتصادية - جامعة الجزائر.

ج - فوضى في أسواق المواد الأولية خاصة أسواق الطاقة والنفط.

إن مثل هذه المظاهر لا يمكن أن تكون معزولة ولا منعقدة الأسباب فما هي أسبابها إذن؟

I - أسباب الأزمة الاقتصادية على المستوى العالمي.

يمكن إرجاع أسباب هذه الأزمة إلى:

I - 1 إنهاء نظام بريتون وودز النقدي وذلك بسبب عجز هذا النظام عن مواجهة قرارات دول غرب أوروبا يجعل عملاتها قابلة للتحويل وتجاوزها لمشكلة ندرة الدولار، إضافة إلى ظهور قوى اقتصادية جديدة في مجال التجارة الدولية منافسة للاقتصاد الأمريكي (اليابان، دول جنوب شرق آسيا، ألمانيا، الصين...) وبالتالي أصبحت البشرية في حالة من «اللانظام»، أي تسير من دون قواعد تحكم العلاقات النقدية الدولية، الأمر الذي مكن الولايات المتحدة الأمريكية من استخدام الدولار استخداما براغماتيا يسمح له دوما بتعديل قوتها التنافسية على مستوى الأسواق العالمية بغض النظر عن الإنعكاسات السلبية على باقي دول العالم، طالما أنها ليست مجبرة على تحويل الدولار إلى ذهب.

I - 2 التدويل المضطرب للاقتصاد العالمي من خلال تدويل الانتاج، التمويل، والتسويق تحت قيادة الشركات عابرة القوميات. وهذا ما أصبح يسمح لهذه الشركات بالتوسع في السوق الدولية مع قدرتها على المحافظة على الأسعار الاحتكارية، وهذا ما نتج عنه إختلال في قواعد المنافسة التجارية على مستوى الأسواق الدولية.

ان الانتشار الواسع لهذا النوع من الشركات لم يسمح للدول بمراقبة نتائج ونشاط هذه الشركات في ظل غياب أي ميثاق أو أسس عامة تحكم نشاطها. إن الاندماج بين رأسمال المصرفي والانتاجي مكن هذه الشركات من التغذية المستمرة للمضاربة على الدولار والعملات الساخنة الأخرى من خلال تحريكها عبر شبكة بنوكها المنتشرة في مختلف أنحاء العالم (1)، الأمر الذي أدى إلى الإضطراب المستمر في أسعار الصرف الدولية وبخاصة أسعار الدولار وهو ما كلف الدول المصدرة للبترول غالبا (2).

I - 3 إختلال قواعد التجارة العالمية: يعود هذا الإختلال إلى تعاظم دور التكنولوجيا في تحديد القدرة على المنافسة لأن التكنولوجيات الجديدة سمحت بالاقتصاد في إستخدام مدخلات الطاقة والمواد الخام. ومكنت في نفس الوقت من إحلال مدخلات المواد الخام الحديثة بعضها محل بعض. بالإضافة إلى كونها ساهمت في إيجاد منتجات وسيطة حلت محل بعض

الحامات الطبيعية (الألياف البصرية حلت مكان النحاس في الاتصالات السلكية واللاسلكية، البلاستيك حل محل الفولاذ و الألمونيوم في صناعة السيارات)(3). ولقد ساهم هذا الدور الذي أصبحت تقوم به التكنولوجيا الحديثة في تدهور وتذبذب اسعار المواد الأولية ومواد الطاقة. وهذا في ذات الوقت الذى أصبحت تلجأ فيه الدول الصناعية المتقدمة إلى إجراءات الحماية باضطراد لمواجهة السلع الصناعية الآتية من الدول النامية تحت غطاء حفظ قواعد الصحة والأمن، شروط الإستعمال، معايير الصنع الصارمة، التأثير على أسعار الصرف... وهو ما أدى في النهاية إلى عجز منظمة الغات عن تنظيم شؤون التجارة العالمية.

ومما دعم هذا الاتجاه الإختلالي هو الموقع الجديد الذي أصبحت تحتله الخدمات في التجارة العالمية، لأنها لا تخضع لقاعدة المزايا النسبية في التجارة الدولية، الأمر الذي مكن الدول المتقدمة من السيطرة على مجال الخدمات لما تتمتع به هذه الدول من قدرة وتحكم في إنتاجها من جهة وقدرة على إقتحام الأسواق من جهة ثانية.

لقد كان لهذه الأزمة مفعولا ديناميكيا على الساحة الدولية حيث أدت إلى ظهور مجموعة من التحولات بدأت بصورة جلية مع بداية الثمانينات من هذا القرن.

II - التحولات الدولية الجديدة:

يمكننا أن نرصد من بين هذه التحولات مايلي:

II - 1 الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي بين الدول المتقدمة، وهذا ما يعني زيادة في التنسيق بين هذه الدول، وتدعيم لقدراتها التفاوضية في مجال التجارة العالمية في نفس الوقت الذي يسجل فيه زيادة التفكك بين دول العالم الثالث حيث يأخذ هذا التفكك أشكال تجمعات، تحالفات، مصالح (4) يحكمها التناحر والتناقض وتعارض المواقف والاستراتيجيات . ويمكن أن نلاحظ ذلك داخل نفس التجمع (دول إتحاد المغرب العربي مثلا)، فضلا عن الهشاشة التي تقوم عليها مثل هذه التجمعات والأوبك أفضل نموذج لذلك.

II - 2 فشل محاولات إصلاح النموذج الإقتصادي والسياسي الذي كانت تستلهمه عدة دول في العالم الثالث ممثلا في الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية، وهذا ما عجل بتصفية سيطرة الأحزاب الاشتراكية والشيوعية على السلطة ومراكز القرار الإقتصادي في معظم دول العالم - التي كانت تتبنى هذا الاتجاه - وهو ما مكن النظام الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية من بسط سيطرته دوليا والتحكم بشكل أفضل في إدارة الإقتصاد العالمي والسياسة الدولية، وذلك بالاستعانة بالمؤسسات المالية كصندوق النقد

الدولي، ومؤسسات التجارة العالمية (مفاوضات الأوروغواي في ظل منظمة الغات).

لقد تجسد فشل المنظومة الإشتراكية بشكل أفضل غداة عودة الدول المكونة للإتحاد السوفيتي سابقا ودول أوروبا الشرقية إلى السوق الدولية على أساس الخضوع وإحترام منطق وآليات السوق، وهذا ما ترك دول العالم الثالث دون سند أو دعم على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية (5).

II - 3 إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي نتيجة للثورة العلمية التكنولوجية
بما أفرزته من تحولات جديدة على عدة مستويات:

أ - التحول في الصناعة من الاعتماد على الخامات الطبيعية إلى الخامات الصناعية مما أدى إلى تلاشي وتضاؤل أهمية بلدان العالم الثالث في التجارة الدولية.

ب - تدويل العلم حيث أن التكنولوجيا لم تعد تقتصر على الجوانب المادية والسلعية، وإنما أخذت أشكالا جديدة في صورة عقود إدارة، عقود إستشارة، عقود إمتياز... وهذا ما أدى إلى نمو نقل التكنولوجيا في صورة رخص، براءات اختراع... في ذات الوقت الذي تم فيه تسجيل تدهور في تدفق الإستثمارات الخارجية نحو دول العالم الثالث - باستثناء الصين - (6) وذلك

لأن الانتقال الدولي للعلم والتكنولوجيا أصبح محكوماً إلى درجة كبيرة بقرارات الإستثمار الدولي التي تتخذها المؤسسات الخاصة وفي مقدمتها الشركات عابرة القوميات التي أصبحت تفصل الاتجاه نحو دول أوربا الشرقية أو دول جنوب شرق آسيا بدلا من دول العالم الثالث.

دفع هذا التحول الناتج عن الثروة العلمية التكنولوجية بالدول الصناعية إلى التركيز على الصناعات ذات الإستخدام الأكثر كثافة للتكنولوجيا والمعلومات على حساب الصناعات الأخرى الأكثر استخداما للمواد الأولية الخامة والوقود والعمالة وهذا ما أحدث تغييرا في بنية العمالة الصناعية، وأدى في نفس الوقت إلى الانخفاض النسبي لأهمية الصناعات الاستخراجية وتراجع موقعها في التجارة العالمية في مقابل إرتفاع أهمية الخدمات (7).

II - 4 إستمرار أزمة التنمية في دول العالم الثالث نتيجة أزمة المديونية، وهذا ما جعلها تخضع لعملية إبتزاز واضحة فيما يتعلق بتعقد الشروط العامة للاقتراض من الأسواق المالية الدولية. وينمو أعباء الديون إلى الحد الذي أصبحت الكثير من هذه الدول غير قادرة على السداد، وجدت نفسها أمام نوعين من النتائج:

أ - النوع الأول يتعلق بالاقتصاد المحلي: ويتجلى هذا خاصة في مجموعة من المظاهر:

- استنزاف الإحتياطيات.

- تدهور قدرة هذه الدول على استيراد المواد الاستهلاكية والتجهيزية.

- تدهور مستويات الانتاج والاستثمار لارتباطها بالمدخلات الصناعية المستوردة.

- ضآلة الاستفادة من القروض بالنظر إلى استخدام جزء منها في تسديد الديون السابقة.

ب - النوع الثاني من النتائج يتعلق بالعلاقة مع الغير: ويتجلى هذا في مجموعة من المظاهر:

- التعثر في سداد الإلتزامات الدولية في مواعيدها. مما أدى إلى إضعاف الثقة في هذه البلدان، وهذا ما جعل الدول المانحة للقروض تحتاط لذلك برفع معدلات الفائدة وإحتساب معدلات خطر عالية تتعلق باحتمال عدم التسديد مع إخضاعها لشروط قاسية مرتبطة بالقروض، وعدم إستعدادها لمنح قروض طويلة المدى.

- الإضطراب والتسليم بضرورة الخضوع لمشروطة صندوق النقد الدولي المتعلقة بإعادة تصحيح هيكلية لاقتصاديات العالم الثالث بما يتوافق وأوضاع السوق العالمية.

لقد ساهمت هذه التحولات التي عرفها الاقتصاد العالم في بروز معالم نظام عالمي جديد له خصائصه المميزة.

III - خصائص النظام العالمي الجديد:

لا بد من الإشارة إلى أن هذا النظام لم يتبلور بصفة رسمية وواضحة، وإن قواعده لم تعرف بصفة محددة إلا أنه من خلال استقراء العلاقات الاقتصادية الدولية، وتمعن في آليات الهيمنة يمكننا أن نخرج بمجموعة من التصورات:

III - 1 كونه نظاما أقل إيديولوجية وأكثر واقعية وهذا ما يسمح بإعادة النظر في التحالفات الدولية القائمة، والتهكين من إيجاد تحالفات جديدة بين قوى متقاربة في الأهداف مع فتح مجالات جديدة للكفاح والنضال بدلا من الصراع بين المعسكرات

III - 2 كونه نظاما يسمح بوجود قطبية متعددة، حيث تساعد الأوضاع الجديدة - البعيدة عن الإيديولوجيا - دولا وقوى صاعدة بتبوأ قمة النظام الدولي، وإرهاصات ذلك بدأت في التفكير بتوسيع مجلس الأمن إلى اليابان وبعض الدول الأخرى فضلا عما أصبحت تحتله الصين وألمانيا والهند ودول جنوب شرق آسيا من مكانة في التبادلات الدولية.

III - 3 كونه نظاما تسيطر فيه التكنولوجيا والمعلوماتية، وهذا ما أدى إلى تراجع في أهمية الصناعات التقليدية ومساهمتها في تحديد موقع الدول

ضمن البيان الإقتصادي العالمي، إذ تم التخلص منها شمالا لإعادة نشرها جنوبا في دول العالم الثالث.

III - 4 كونه نظاما يتميز بقوة التداخل وحدة التشابك والاندماج، إذ تتداخل فيه القضايا المحلية بالقضايا الإقليمية والدولية مما يقلل من قدرة دول العالم الثالث على تبني مواقف مستقلة في التنمية، لما تمارسه بعض الهيئات الدولية من ضغوط من أجل الإلتزام بقواعد السوق التي ليست بالضرورة في صالح هذه الدول.

لقد استوعب العالم الثالث النتائج السلبية لهذا النظام، والتغيرات التي تعرفها الساحة العالمية بحيث أن الكثير من متغيرات الأزمة في دول العالم الثالث هي في المقابل أدوات تصحيح تستخدمها الرأسمالية العالمية للتقليل وللتخفيف من حدة الأزمة، فالتضخم - مثلا - لم يعد مجرد خلل وإنما هو آلية تستخدم لتصحيح ميل معدلات الربح نحو الانخفاض. وبالنظر إلى التدويل المضطرب للإنتاج ولرأسمال أصبح يتم نقل التضخم على المستوى العالمي من إقتصاد إلى آخر وأساسا من الدول المتقدمة إلى دول العالم الثالث.

إن أزمة السبعينات - على خلاف الأزمات السابقة - كانت مصحوبة بتضخم رغم ركود الإقتصاد العالمي حيث يلعب التضخم دور مصحح لحركة

الأسعار لتتمكن المؤسسات من الإحتفاظ بمعدلات ربح مرتفعة، وهذا ما يسمح بإعادة توزيع الدخل القومي والعالمي في نفس الوقت لصالح المجموعات الاحتكارية (8).

لقد أصبح التضخم عبارة عن سياسة مقصودة إذ مع نشأة وسيطرة الإحتكارات حدثت تغييرات كبيرة في آلية تكوين السعر.

وهكذا يجد العالم الثالث نفسه متلقيا لمختلف الآثار السلبية التي تنتج في الدول الصناعية بل أكثر من ذلك أن الأزمة التي يعرفها العالم الثالث ما هي في الواقع إلا تخلص ذكي من الدول الصناعية من مشاكلها وتحويلها للغير الذي لا يقوى على تحملها فيزداد بذلك وضعه سوءا على سوء.

الهوامش

- (1) زكي [1989]، ص 257 .
- (2) وصل هذا المبلغ كخسارة ما بين 1980 - 1986 إلى 471.6 مليار دولار أمريكي وهو ما يساوي ثلاثة أضعاف المديونية العربية آنذاك.
- (3) مرسى [1990]، ص 73 .
- (4) علي [1983]، ص 150 .
- (5) عبد الله [1992]، ص 32 .
- (6) مرسى [1990]، مرجع سابق، ص 36 .

(7) عبد الله [1992]، مرجع سابق، ص 22 .

(8) مرسي [1990]، مرجع سابق، ص 211 .

قائمة المراجع

- 1 - زكي رمزي [1989]، الاقتصاد العربي تحت الحصار، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- 2 - عبد الله إبراهيم سعد الدين [1992]، التنمية المستقلة والتغيرات الدولية المعاصرة، في المستقبل العربي، العدد 157 .
- 3 - علي مصطفى حسن [1983]، شركاء في تشويه التنمية، بيروت: دار الطليعة.
- 4 - مرسي فؤاد [1990]، الرأسمالية تجدد نفسها، الكويت: المجلس الأعلى للثقافة والعلوم.